الاسم واللقب :جمال ورتي

الرتبة : أستاذ التعليم العالي

جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس

الهاتف : 0663510683

البريد الإليكتروني : ouarti\_djamel@yahoo.fr

**عنوان المداخلة :**

**قانون سيناتيس كونسيلت 22 أفريل 1863: الآليات التطبيق والنتائج منطقة سوق أهراس نموذجا (1868-1909 )**

**المحور الثاني: ( تطور النظام التشريعي في الجزائر منذ بداية الاحتلال إلى غاية 1870)**

**الملخص :**

 يتناول موضوع هذه المداخلة بالتأريخ والدراسة والتحليل جانبا من السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر ،وقد لفت انتباهنا خلال مدة من بحثنا في هذا الجانب أن أغلب مشاكل الأهالي الجزائريين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر انجرت عن تطبيق القوانين العقارية الفرنسية ،ولعل أشهر قانون هو سيناتيس كونسيلت( Sénat us Consulte ) الذي صدر في 22 أفريل 1863 والذي فكك القبائل الجزائرية إلى وحدات إدارية صغيرة هي : " الدواوير " ،كما حدد مختلف صنوف الملكية العقارية داخل الدوار ،و وضع الآليات القانونية لتفكيك القبائل الجزائرية ( la désintégration tribale) ،وسنحاول من خلال هذه المداخلة دراسة هذا القانون وتطبيقه وآثاره في منطقة سوق أهراس التي عرفت تطبيقه منذ السنوات الأولى من صدوره ،وذلك من خلال محاضر قبائل المنطقة الموجودة في الجزائر بأرشيف مسح الأراضي بقسنطينة ،وفي الخارج بأرشيف أكس أون بروفانس( Aix En Provence ) بفرنسا .

**مقدمة :** بدأت المحاولات الأولى لإنشاء الملكية العقارية في الجزائر إلى الأيام الأولى التي تلت سقوط الجزائر العاصمة ،ففي 08 سبتمبر 1830 صدر القرار القاضي بإنشاء أملاك الدولة ( الدومين ) ،ثم اتبع بسلسلة من المراسيم والقرارات والمناشير والتعليمات الرامية إلى السيطرة على الأرض وتفكيك بنى المجتمع الجزائري ،والغريب أن هذا الأسلوب الإداري في مجال العقار قد قام به المكلفون بالآداء الإداري في الجزائر من عسكريين ومنهم من كان مستعربا كضباط المكاتب العربية ،ومدنيين كحكام المقاطعات وحكام البلديات المختلطة ،وقد لفت انتباهنا خلال مدة بحثنا في موضوع التشريعات العقارية : قانون سيناتيس كونسيلت الصادر في 22 أفريل 1863،والذي حدد آليات ووسائل تفكيك القبائل الجزائرية بما يراعي إمكانات فرنسا ،وسنحاول تتبع تطبيق هذا القانون في منطقة سوق أهراس وما نتج عن تطبيقه من آثار وخيمة على النسيج الاجتماعي لقبائل المنطقة .

**1**-**قانون سيناتيس كونسيلت 22 أفريل 1863 :**

 صدر هذا القانون في 22 أفريل 1863، في فترة الإدارة العسكرية الفرنسية للجزائر وكان من أهم القوانين العقارية الفرنسية التي بقيت آثارها ماثلة إلى اليوم ، وكان يهدف إلى ما يلي :

1- وضع الحدود بين الأعراش ( تحديد أراضي العرش ) .

2- وضع الحدود ما بين أراضي الدواوير .

3- محاولة خلق الملكية الفردية [[1]](#endnote-1).

أما بالنسبة للأرض فقد صنفها هذا القانون إلى الأنواع التالية :

**أراضي العرش :** وتضم الأراضي الزراعية ، وكذا المشاتي الموجودة بها .

**الأملاك البلدية :** وتضم أراضي الرعي والغابات والمقابر وبعض المشاتي المصُنفة كأملاك بلدبة .

**أراضي الملك .**وهي أراضي ممنوحة للمعمرين أو لبعض الزعماء الأهالي .

**أملاك البايلك** :وتسمى أيضا أملاك الدولة في النصوص الفرنسية ،وتضم بعض الغابات ، والآثار ، والأراضي المُعدة لتخييم القوات الفرنسية .

**الأملاك العامة**: وقد صنفت بمقتضى المادة 2 من قانون 16 جوان 1851 وتضم الطرق والدروب ومجاري المياه والروافد ومنابع المياه . كان هذا المرسوم قد صدر من طرف نابليون ، وقد أطلع نابليون الثالث في 20 جوان 1865 الحاكم العام للجزائر بيليسي على تعليماته التي أخروا نشرها في الجزائر لأنها كانت تؤذي الأفكار الاستيطانية ، وكان الإمبراطور يأمر فيها بوضع حد للحرب التي تشنها أملاك الدولة وحراس الغابات على الأهالي ، وبالعكس يجب أن يُعاد إلى الأعراش مقدار من الأرض معادل لما سلب منهم ظلما ، وأن تكون ملكية الأهالي غير قابلة للحجز عن ديون سابقة لعام 1863[[2]](#endnote-2) .

 وقد عرفت منطقة سوق أهراس منذ احتلالها من طرف الفرنسيين سنة 1843 تطبيق هذه القوانين ، إذ درس العسكريون الفرنسيون جغرافية المنطقة ، فقد أكد الجنرال راندون في جريدة الرتل المرسل إلى تبسة في شهري جوان وجويلية 1846 على أن " سوق أهراس طاغاست تقع على مسافة 28 كلم شمال مداوروش حيث توجد آثار على حافة مجرى يحمل هذا الاسم ، إن مساحة هذه المدينة تقدر بحوالي عشرة هكتارات في سهل صغير يقع بين هضاب على الضفة اليمنى ، إننا نشهد على وجود بناية رومانية مهمة كانت نقطة إشعاع بين حوض سيبوس وواديي مجردة و ملاق ، أن المياه متوفر ة في المنطقة و نوعيتها جيدة لكن الآبار قليلة[[3]](#endnote-3) " ،كانت الفترة التي الممتدة بين سنتي ( 1853 -1856 )مرحلة حددت فيها السلطات العسكرية الفرنسية برامجها الرامية إلى السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي ، خاصة وأن طلبات من معمرين وجهت إلى قائد ملحقة سوق أهراس النقيب دوفيليار للاستيطان والقيام ببعض المشاريع في المنطقة لخدمة الأعراض الفرنسية [[4]](#endnote-4) ، وفي سنة 1855 أكد النقيب فوفال قائد دائرة سوق أهراس العسكرية على أن السياسة الفرنسية في المنطقة ستفتح" بابا للاستيطان والحضارة [[5]](#endnote-5)" ، وبعد وفاة هذا الأخير سنة 1856 وتعيين النقيب لاوال خلفا له على رأس دائرة سوق أهراس العسكرية واصل هذا لأخير نفس السياسة فقد شجع الحركة الاستيطانية إلى المنطقة ، إذ إن أغلب العائلات الأوربية الأولى قد قدمت في فترة حكم النقيب لاوال للمنطقة ( 1856-1859 ) ، فإذا كانت الفترة التي سبقت سنة 1863 قد تميزت بمنح تحصيصات للمعمرين داخل المركز الاستيطاني سوق أهراس فأنه خلال هذه السنة منح المعمرون الأوربيون 172 عقد ملكية أما عدد الموثقين فكان واحدا [[6]](#endnote-6) ، فهذه الإحصاءات تعطينا فكرة واضحة على السياسة الفرنسية في المنطقة وهي قائمة على منح المعمرين مساحات من الأراضي لرفع عددهم وبالتالي السماح لهم بالانتقال إلى نمط جديد من الإدارة الخاص بهم ، وقد تحقق هذا الهدف بالفعل في سنة 1858 عندما تحولت سوق أهراس إلى مركز استيطاني وأنشأت بها محافظة مدنية في 15 أكتوبر سنة 1858 وبالرغم من مغادرة النقيب لاوال لمنصبه كقائد لدائرة سوق أهراس العسكرية سنة 1859 إلا أن الهدف الذي كان يسعى إلى تحقيقه قد تواصل على يد الضباط الذين تولوا هذا المنصب في الفترة الممتدة من سنة ( 1859-1865) ، وبالرغم من أن هؤلاء الضباط كهنري نونام وفليكس مارشال وأودان لم يسبق لهم أن عملوا في المكاتب العربية إلا أن نزع أملاك الحبوس كان متواصلا [[7]](#endnote-7).

 لكن في مقابل ذلك كان منح الأرض للأهالي ظل مقتصرا على قياد الأعراش وشيوخ الفرق دون سواهم فقد وجه المدعو محمد بن صالح بن الدراجي طلبا إلى السلطات الإدارية العسكرية لشراء مساحة من الأرض مساحتها 99 هكتارا و وتسعة وتسعين آرا و10 سنتيارا في المنطقة الخاضعة للإدارة العسكرية لكن مقابل ذلك لم يمنح إلا مساحة 36 هكتار بعرش الناظور[[8]](#endnote-8) .

 وخلال الفترة التي سبقت تطبيق قانون سيناتيوس كونسيلت على أعراش المنطقة شكلت الأرض أداة لتمكين الزعماء الأهالي المعينين من طرف الإدارة الفرنسية من فرض سلطتهم .

 فقد منح قياد الأعراش مساحات واسعة نسبيا كالقايد أحمد بن الدهماني ،قايد عرش ويلان في الفترة الممتدة بين سنتي ( 1858-1865 ) وكذا النوي بالقندوز .

 وقداتسمت السياسة العقارية الفرنسية في منطقة سوق أهراس بطابع التروي و الحذر الشديدين ، فقد اقتصرت على تحصيصات داخل المركز الاستيطاني فقط، وكان سبب ذلك هو عدم قدرة ضباط المكاتب العربية على ضمان أمن المعمرين خارج المركز الاستيطاني ، لذلك كانت الأرض وسيلة لسياسة التهدئة ، فقد لجأت السلطات الفرنسية إلى منح قطع أراضي لقياد الأعراش وذلك من أجل ضمان ولائهم وخوفا من ثورتهم ، ومن خلال تتبع هذه النمط من الملكية الممنوح للزعماء الأهالي نلاحظ على هذا النمط من الملكية ما يلي :

1- أن هذه الملكيات كانت غير محددة بمساحة ، فقد كانت وحد قياسها هي الجابدة وهي وحدة قياس تختلف من منطقة على أخرى بحسب الأعراش أي أنها غير ثابتة .

2- أن هذه الاستفادة كانت موزعة على عدة أعراش يصعب خدمتها بشكل جيد وكذا ضمان مراقبتها .

3- كان استغلالها يتم عن طريق" التويزة "، سواء في زراعتها أو حصادها ، أو عن طريق السخرة وهي العمل دون أجر .

**1-2آليات التطبيق**: اسهمت السياسة الادارية الفرنسية في تحقيق تفكيك الأعراش وذلك عن طريق الوسائل التالية :

**1-2-1 تعيين اللجان الإدارية المشرفة على التقسيم** : كانت اللجان الإدارية المشرفة على تقسيم الأعراش إلى دواوير [[9]](#endnote-9)، وذلك استنادا إلى المادة الثانية من مرسوم 23 ماي 1863 والتي نصت على : " إن تحديد الأعراش وتقسيم أراضيها بين الدواوير يلزم استكمالها في أدنى وقت ، بواسطة جماعة من وكلاء الدولة المكلفين بذلك الشأن يختارهم القوفرنور جنرال وتشتمل جماعتهم :

أولا: على الجنرال من جنرالات دوبريقاد أو قلونيل أو نائب قلونيل وله رياسة الجماعة المذكورة ثانيا: على سوبريفي أو مستشار بريفي ، أو صاحب مشورة العمالة المعبر عنها بكنسيل جنرال وله منصب نيابة رئيس الجماعة .

ثالثا: فيسيان بيرو عرب ميليتار أو صاحب بيرو عرب سيفيل .

رابعا: على مستخدم من مستخدمي الدومين ، ثم يلحق القوفرنور جنرال جماعة صغرى يتكلف أصحابها بترتيب المقدمات من أمر التحديد والتقسيم وضبط الشكاوي والمنازعات الواقعة بسبب عملهم في مدة شغلهم المعين لهم ويلحق بكل جماعة صغيرة كانت أو كبيرة واحد أو أكثر من المترجمين والمهندسين[[10]](#endnote-10) " ويتضح من نص القرار الفرنسي ما يلي :

1 – أن الهيئة المشرفة على التقسيم كانت ذات طبيعة عسكرية ومشكلة ضباط المكاتب العربية الذين يعود إليهم الفضل الكبير في معرفة الأعراش وتحديد مجاري المياه الرئيسية ومعرفة مصادر الدخل الرئيسي للأهالي حتى يفرضون أكبر قدر ممكن من الضرائب عليهم ، فمثلا كانت هذه المصادر هي رؤوس الماشية بمختلف أنواعها ، وقفائر النحل ، والجوابد وعلى أساسها كان ضباط المكاتب العربية يحددون مقدار الضرائب المفروضة على الأهالي، أما الضرائب الإضافية فقد كانت هي الأخرى مُتحكم فيها بواسطة ضباط المكاتب العربية ايضا ، وكان من أهم التشريعات التي نظمتها قرار 26 أفريل 1865 الذي أنشأ لجنة للضرائب الإضافية في كل شعبة عسكرية في العمالات الثلاث للجزائر فمثلا نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن اللجنة التي تُوكل إليها مهمة جمع هذا النوع من الضرائب تتكون من :

قائد الشعبة العسكرية رئيسا .

قائد الدائرة العسكرية .

نائب المعتمد المالي المكلف بالضرائب العربية .

قائد سلاح الهندسة .

قابض الضرائب المختلفة .

أربعة من الزعماء الأهالي .

ونصت المادة الخامسة من هذا القرار على أن هذه اللجنة تجتمع مرتين في السنة الأولى في 15 ماي ، والثانية في 20 أكتوبر من كل سنة[[11]](#endnote-11) .

 أما اللجنة الإدارية العسكرية الفرنسية التي كانت تُشرف على عمليات تقسيم الأعراش فقد كانت تتكون من :

ضابط في الجيش الفرنسي برتبة عميد رئيسا.

رئيس الدائرة : نائبا .

ضابط المكتب العربي للشعبة العسكرية .

مفتش التسجيل والدومين .والاثنين الأخيرين كعضوين للمداولات .

المكلف بقياس الأراضي و مترجم عسكري كعضوين مساعدين .

2- كان تكليف جماعة العرش وجماعة الدوار بمهمة وضع الحدود وتحديد المنازعات الواقعة بين الأهالي تفاديا من أي رد فعل عنيف لهم من جراء وضع معالم الحدود فكثيرا ما حدثت الصراعات بين الأهالي حول هذه المسألة لأن الأرض بالنسبة للأهلي هي مصدر الحياة الرئيسي .

 أما تقسيم الأعراش فقد كان يستند في الأساس إلى الفقرتين الأولى والثانية من المادة 2 من مرسوم 22 أفريل 1863 وجاء فيهما : " أن وكلاء الدولة المُكلفين بالأمور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توان : أولا يحددون الأراضي التي لأعراش الصحراء والتل ، ثانيا يُقسمون أرض كل عرش من أعراش بلاد التل وغيرها من الأوطان القابلة للحراثة ويوزعونها على الدواوير التي يشتمل عليها العرش المذكور بعد تعيين الأراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للأنعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامة لأهل العرش المذكور ...[[12]](#endnote-12) " .

**1-2-2 تأسيس الجماعة** :تم انتخاب هيئتين من طرف قائد شعبة عنابة العسكرية هي جماعة العرش وجماعة الدوار وهاتين الهيئتين غالبا ما كان رئيسها غريبا عن المنطقة ، وبالتالي من الطبيعي أن يكون لا يحظى برضى أهالى العرش وبالتالي يستعين بالسلطات الفرنسية لفرض سلطته فهي منتخبة من طرف الإدارة الفرنسية لتحقيق هدف واحد وهو " الموافقة على نقل الملكية وتعديلها[[13]](#endnote-13) " ، ويتم تعيينها بناءا على التعليمات العامة الصادرة في 11 جوان 1863 ،وتعليمات الحاكم العام للجزائر بتاريخ 01 مارس 1865 ، ومن هذا المنطلق عين النوي بالقندوز الذي ينحدر من عرش القرفة بقالمة شيخا على المقانعة في 03 جويلية 1862 ، ثم شيخا على بني بربار في 03 أفريل 1864 ،و شيخا على فرقة الخضارة بعرش ويلان في 05 ديسمبر 1865 ، ثم عين قايدا على اولاد خيار في 09 نوفمبر 1868[[14]](#endnote-14) ، أما على بن الصانع الي ينحدر من عرش بني مهنا بسكيكدة شيخا على العيايدة في 19 أوت 1856 ، وبسبب ماضيه العسكري كصبايحي فقد اقترح الجنرال فادهارب تعيينه كقايد على عرش أولاد ضياء في 13 جانفي 1870 ، وتولى هذا المنصب فعلا في 25 جانفي 1870 [[15]](#endnote-15)، وكانت هذه الهيأة الاستشارية تضم قسمين :

**1-2-2-1جماعة العرش :** تعين هذه الجماعة من طرف الجنرال قائد فرقة قسنطينة العسكرية ويرأسها قايد العرش وشيوخ الدواوير ، ومهمتها وضع معالم الحدود مع الأعراش والدواوير المجاورة .

**1-2-2-3جماعة الدوار:** تعين هذه الجماعة من طرف الجنرال قائد فرقة قسنطينة العسكرية ومهمتها هي تحديد مساحة الدوار بالاتفاق مع جماعة الدواوير والأعراش المجاورة .

 وقد لعبت هذه الهيأة المعينة من طرف الجنرال قائد الفرقة العسكرية بقسنطينة أو من طرف عامل عمالة قسنطينة دور رئيسا في خدمة السياسة العقارية الفرنسية في المنطقة ، وأن الاطلاع على سجل شكاوي الأهالي لهو أحسن مثال على ذلك ، فبدوار أولاد إدريس مثلا سجلت سلطات الإدارة الفرنسية وجود أربع شكايات بالسجل المكتوب باللغة الفرنسية وهي المدرجة تحت أرقام 3 ،4 ، 5 ، 7 رفضت كلها ما عدا الشكوى رقم 4 التي لم يُعلم بها [[16]](#endnote-16). وبداور الناظور، أشارت شكوى أحد الأهالي وهو المسمى علي بن يوسف إلى الحاكم العام للجزائر أن الزعماء المعينين من طرف الإدارة الفرنسية كانوا يتمتعون بنوع من التصرف في السيطرة على الأراضي ووضع أرقامها حيث ما أرادوا ، كما أشارت ذات الشكاوي على تواطؤ المكلفين بقيس الأراضي الفرنسيين مع هؤلاء الزعماء الأهالي رؤساء الجماعات ، فبعد أن كان هذا الأهلي يقوم بحرث رقعتين إحداهما تسمى رقعة العرقوب والأخرى تسمى رقعة البطومة منذ أيام أبيه وجده ،وحين عين المسمى لخضر بن لسعادي اقتطع جزءا من الرقعتين وقسمه بين أعضاء جماعة دوار الناظور وعندما قدم المحافظ بتون جعل حدود ملكية هذا الأهلي لا تتجاوز الشطر المنزوع من ملكيته السابقة التي نزعها رئيس الجماعة وعندما قدم شكواه إلى المحافظ بتون نصحه بتقديم شكواه إلى عامل عمالة قسنطينة أو الحاكم العام للجزائر[[17]](#endnote-17) .

 لكن إذا كانت هذه الهيأة المعينة من طرف الإدارة الفرنسية قد سجلت" نجاحا " بالنسبة للأعراش التي تتكلم اللغة العربية فإن الأعراش الناطقة باللغة الأمازيغة حافظت على سلطتها التقليدية مثل عرش المحاتلة ، فبعد تعيين حمانة بلهوشات كقايد على عرش المحاتلة في جويلية سنة 1865 رفضت جماعة عرش المحاتلة الموافقة على تقسيم العرش إلى دواوير وأصرت على بقائه وحدة سياسية متكاملة وذلك سنة 1869 ، وكان سبب ذلك يرجع على كون رئيس جماعة العرش المذكور ينحدر من فرقة أولاد سباع وهي إحدى فرق عرش المحاتلة ، وقد يكون هذا هو السبب الذي أرجأ تفتيت عرش المحاتلة إلى سنة 1897 ، وذلك بعد أن فقدت سلطة الأجواد قيمتها وسلطتها بإلحاق عرش المحاتلة ببلدية سدراتة المختلطة في 29 ديسمبر 1884 .

**3-تطبيق قانون سيناتيس كونسيلت في منطقة سوق أهراس** :

 باشرت سلطات الإدارة الفرنسية تطبيق هذا القانون على أعراش منطقة سوق اهراس في فترة مبكرة من صدور هذا القانون ، ففي 22 مارس 1865 تقرر إخضاع أعراش الحنانشة ، ويلان ، أولاد ضياء ، الصفية للتقسيم بمقتضى هذا القانون [[18]](#endnote-18) ، فبُدأ أولا بإنشاء جماعات الأعراش والدواوير لتسهيل عمليات التحديد ووضع المعالم واستغرقت العملية بالسبة لعرشي الصفية والحنانشة حوالي ثلاث سنوات ، وبالنسبة لبعض الأعراش الأخرى كعرشي أولاد ضياء وأولاد خيار شرع في الإجراء الأول وهو تعيين جماعة العرش وجماعة الدوار، لكن أعمال التحديد ووضع معالم الحدود لم تنته إلا سنة 1892 بالنسبة لعرش أولاد ضياء، وبالنسبة لعرش الناظور سنة 1893 ، وبالنسبة لعرش المحاتلة سنة 1897 وعرش أولاد خيار سنة 1909.

**3-1 نموذج قبيلة الصفية :**

 كان عرش الصفية أول عرش في منطقة سوق أهراس يخضع لتطبيق قانون سيناتيوس كونسيلت عليه بالرغم من أن أغلب أراضيه ذات طابع جبلي خاصة بفرقة العوايد ، إذ ان الجبال تغطي جزء كبير من أراضي العرش ، منها جبل الجريف ، جبل العالية ، جبل الرحية ، جبل بوجطو ، جبل فكيرينة و جبل الصفية الواقع ضمن فرقة العوايد الذي اشتق اسم العرش منه و الذي كان في وقت سابق جزء من قيادة عرش الحنانشة حتى سنة 1859 .

 أما التركيبة البشرية للعرش فيغلب عليها العنصر العربي باستثناء بعض الفرق القادمة من الأوراس الشرقي ، وبالرغم من أن عرش الحنانشة كان أقوى أعراش المنطقة إلا أن سلطات الإدارة الفرنسية بدأت بإخضاع عرش الصفية لهذا القانون وذلك نتيجة الأسباب التالية :

1- أن أراضي عرش الصفية واقعة على طريق الإمداد الرئيسي بين عنابة وسق أهراس وبين قالمة وسق أهراس ، إذ كانت انتفاضة جوان 1852 التي شملت معظم أنحاء شعبة عنابة العسكرية كشفت للفرنسيين مقاومة الأهالي من عرش الصفية في هذه الانتفاضة خاصة في منطقة عين السودة ، ولذلك قررت السلطات العسكرية الفرنسية هيكلة عرش الصفية لضمان مراقبة دائمة للأهالي .

2- أن تقسيم العرش إلى دواوير يساعد على عملية نزع الملكة من الأهالي لإقامة المراكز الاستيطانية على طريق المواصلات الرئيسي مما يوفر لها أكبر قدر من الأمن للمعمرين ، وهو ما تحقق بالفعل فقد كان أول مركز استيطاني خارج مدينة سوق أهراس هو لافاردير سنة 1874 .

 لكن العقبة الوحيدة التي كانت تعترض الفرنسيين تمثلت سلطة الأجواد التي ما زالت لحد سنة 1865 تتمتع ببعض القوة والنفوذ ، إذ أن تعيين ضباط لم يعملوا في نظام المكاتب العربية على رأس دائرة سوق أهراس العسكرية في الفترة الممتدة بين سنتي ( 1859 – 1865 ) قد حافظ على مكانة سلطة الأهالي بعض الشيئ ، لكن عودة العسكريين الفرنسيين الذين عملوا في نظام المكاتب العربية بداية من سنة 1865 أسهم في تقويض سلطة الأجواد ، إذ كان البديل عنها هو الجماعة المعينة من طرف الإدارة الفرنسية والتي كانت تعين من طرف الجنرال قائد فرقة قسنطينة العسكرية ، ففي يوم 22 مارس 1865 تقرر إخضاع عرش الصفية لقانون سيناتيوس كونسيلت ، وفي 28 مارس 1865 شكلت اللجنة الإدارية لشعبة عنابة العسكرية التي وكلت لها متابعة تطبيق عمليات التقسيم ، وقد تكونت هذه اللجنة من :

الجنرال فادهارب( Faidherb ) : قائد شعبة عنابة العسكرية رئيسا .

دوغانتاس( De gantés ) :رئيس دائرة عنابة المدنية .

فريلون( Verillon ) : رئيس المكتب العربي لعنابة .

لوريشاس ( Lourichesse): مراقب التسجيل والدومين .

ماسوني( Massoni) : المكلف بقياس الأراضي والطوبوغرافيا .

دبوسي ( Daboussy ): مترجم عسكري .

كانت هذه اللجنة مكونة من ضباط أغلبهم عملوا في المكاتب العربية ، فكانوا بالتالي على دراية ومعرفة تامة بالمنطقة انطلاقا من التقارير التي وضعوها لما كانت سوق أهراس تابعة لشعبة عنابة العسكرية حتى سنة 1851 .

 وتحققا لهذا الهدف الرامي إلى تفكيك هذا العرش عينت جماعة عرش الصفية في 17ماي سنة 1865 بأمر من الجنرال قائد فرقة قسنطينة العسكرية وقد نص هذا القرار على ما يلي :

إن الجنرال قائد فرقة قسنطينة العسكرية :

نظرا لمرسوم 23 ماي 1863 .

نظرا لتعليمات الحاكم العام للجزائر بتاريخ 11 جوان 1863 .

بالنظر إلى تعليمات الحاكم العام للجزائر بتاريخ 01 مارس 1865.

قرر :

**المادة الأولى :**تعيين جماعة عرش الصفية المكونة من :

الحاج الطالب بن علي شيخ .

الشريف بن صالح .

عبد الله بن علي شيخ .

محمد بن عبد الله .

سديرة بن النوي شيخ .

إبراهيم بن محمد شيخ .

عبد الله بن عبد الرحمان .

مبروك بن إبراهيم شيخ .

محمد بن عمر .

مسعود بن التومي شيخ .

محمد الصالح بن علي .

سي محمد بن نوار .

**المادة الثانية** :أن المسمى المسعود بن زيدان قايد العرش يشغل وظيفة رئيس الجماعة .

**المادة الثالثة** :أن هذه الجماعة هي التي تمثل العرش وتسيره باسمها في كل الحالات السابقة بالمرسوم والتعليمات السابقة[[19]](#endnote-19) .

 كما أن جماعة العرش كانت معينة من طرف الجنرال قائد فرقة قسنطينة العسكرية ، وكانت رئاستها موكولة إلى شخص غريب عن المنطقة وهو المسعود بن زيدان الذي كان ضمن فرق الصبايحية وعين قايدا على عرش الصفية في جوان 1863 فقد أُوجدت من أجل الموافقة على نقل الملكية أو تعديلها [[20]](#endnote-20)، وبالتالي كان هذا التعيين من أجل تسهيل عملية التقسيم ، وكذا من أجل فرض هيمنة الإدارة العسكرية عليه ، وتفاديا لأي خلاف قد يظهر بين الأعراش المتاخمة .

**4-نتائج تطبيق قانون سيناتيس كونسيلت على منطقة سوق أهراس :**

**4-1-القضاء على سلطة الأجواد** : كان لتطبيق هذا القانون أثار وخيمة على الجزائر عموما وعلى قبائل المنطقة خصوصا إذ واستمرت آثاره إلى اليوم ففي مدة سبع سنوات ( 1863 -1870) تمكنت السلطات الإدارية الفرنسية من تفكيك 374 عرش في الجزائر .

 وقد ساهمت السياسة الإدارية الفرنسية في القضاء على سلطة الأجواد وهي الهيأة التي لها مكانتها الاجتماعية والدينية المميزة والتي غالبا ما يُلجأ إليها لفض الصراعات والنزاعات بالطرق السلمية ، وفقد بذلك المجتمع الجزائري ركيزة هامة من ركائز البناء الاجتماعي والديني للمجتمع .

**4-2 تدعيم الاستيطان** :

فتح تطبيق قانون سيناتيس كونسيلت على قبائل المنطقة سيطرة واسعة للمعمرين خاصة في فترة الإدارة المنية للمنطقة فبعد تطبيقه على قبائل المنطقة صودرت مساحات كبيرة من الأراضي لإقامة مراكز استيطانية جديدة خارج مدينة سوق أهراس ومنها :

**4-2-1 المركز الاستيطاني لافاردير 1874 ( Laverdure )** :

 بدأت حركة الاستيطان الفرنسي داخل مراكز استيطانية جديدة خارج المركز سوق أهراس لم تبدأ بصورة فعلية إلا سنة 1874 ، وكان المركز الاستيطاني لافاردير الذي كان قرار إنشائه في 14 سبتمبر 1874[[21]](#endnote-21) ، وبالرغم من قلة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة باستثناء ما صودر من أراضي دوار العوايد والمقدرة بـ :360 هكتارا فما هي أسباب ذلك ؟ .

 كان السبب الرئيسي في نظرنا الذي أدى إلى إنشاء المركز الاستيطاني في هذه المنطقة هو كونها واقعة على طريق الإمداد الرئيسي الرابط بين سوق أهراس ومدينتي عنابة وقالمة وهو ما يوفر لهذا المركز الاستيطاني الجديد حماية كافية ودفاعا ممكنا في حالة وقوع أية انتفاضة ، خاصة وان انتفاضة الصبايحية والكبلوتي سنة 1871 كانت درسا للفرنسيين استخلصوا منه صعوبة الدفاع عن مزارع المعمرين القاطنين خارج المركز الاستيطاني سوق أهراس [[22]](#endnote-22) ، ومن هنا كانت السلطات الفرنسية تلح على ضرورة تجميعهم داخل مركز استيطاني جديد يضمن حماية تامة لهم.

 كانت المنطقة التي أقيم عليها المركز الاستيطاني لافاردير تقع على بعد 18 كلم شمال منطقة سوق أهراس وعلى طريق الإمداد الرئيسي الرابط بين مديني عنابة وقالمة ، وتمتاز بغابات الفلين الكثيرة ن كما تكثر فيها منابع المياه الطبيعية ، وقد جعل منها ذلك منطقة دائمة الاخضرار على مدار السنة تقريبا ، حتى أن أحد الرحالة الإنجليز الذي زارها سنة 1852 أطلق عليها اسم "سويسرا الجزائر[[23]](#endnote-23)" .

4-2-2 **المركز الاستيطاني وادي الشحم** :كان المركز الاستيطاني وادي الشحم واقعا على الطريق الرابط بين سوق اهراس وقالمة ، وهو ما يمكن أن يؤمن له حماية كافية في حالة وقوع أية انتفاضة ، وكانت الراضي التي أقيم عليها تابع لدوار المقانعة حيث اقتطعت منه مساحة 3938 هكتارا [[24]](#endnote-24)في حين هجرت هذه العائلات إلى دكمة بدوار الحنانشة سنة 1876 ، وهكذا كان المركز الاستيطاني وادي الشحم قد بني على مصادرة أراضي دوار المقانعة وتمليكها للمعمرين الأوربيين ، منها 30 قطعة حضرية ، و 18 قطعة صناعية و 12 مزرعة ، كما تدعم المركز الاستيطاني وادي الشحم بالعديد من الهياكل الرئيسية ، ففي سنة 1877 أنشئت مدرسة تسع لـ : 31 تلميذا ، وفي 24 ماي 1878 صدر قرار للحاكم العام للجزائر يقضي مصادرة مساحة 3536 هكتارا و 68 آرا و 49 سنتيارا جديدة من أراضي دوار المقانعة من أجل " المنفعة العامة " وهي تأسيس المركز الاستيطاني وادي شحم وفي سنة 1879 أقيم بهذا المركز الاستيطاني سوق [[25]](#endnote-25)، وبمقتضى قرار صادر في 25 ماي 1896 حول اسم هذا المركز الاستيطاني من وادي الشحم إلى فيلار(Villars) .[[26]](#endnote-26)

أما المركز الاستيطاني الصغير الاستيطاني الصغير المتفرع عن وادي الشحم والذي أقيم في مكان مقتل النقيب فوفال سنة 1856 فقد أقيم سنة في سبتمبر 1876 ، ويقع إلى الشرق من المركز الاستييطاني وادي الشحم بـ :03 كلم ويتكون من 04 قطع صناعية ، و 10 عادية ومزرعة واحدة ، وبلغت مساحته 998 هكتارا ، واستوطنت به 15 عائلة ، وقد عملت سلطات بلدية الصفية المختلطة على تدعيمه بمختلف الهياكل فقد اشترت بلدية الصفية المختلطة بناية لتحويلها إلى مدرسة تسع لـ : 16 تلميذا ، وفي 03 سبتمبر1904 وبمناسبة الذكرى الثامنة و الأربعين لمقتل النقيب فوفال حولت السلطات الفرنسية اسم الفرع الصغير وادي الشحم إلى اسم فوفال ( Fauvelle ) وذلك تخليدا لاسم أول قائد لدائرة سوق اهراس العسكرية [[27]](#endnote-27).

**4-2-3 المركز الاستيطاني عين سينور** :لقد أقيم المركز الاستيطاني عين سينور بين سوق أهراس والمركز الاستيطاني السابق لافاردير ، ولذلك باشرت المصالح التقنية لشعبة عنابة العسكرية في شهر أفريل 1877 الدراسة التقنية للمركز الاستيطاني الجديد عين سينور ، وقد أطلق عيه هذا الاسم نسبة إلى الينابيع التي تشتهر بها هذه المنطقة وهي نوعان مياه طبيعية ومياه معدنية إذ مازال منبع المياه المعدني عند مدخل المدخل الشمالي للمركز الاستيطاني عين سينور إلى اليوم .

وتشجيعا لاستيطان الأوربي بالمركز الجديد ، منحت السلطات الفرنسية العديد من التحصيصات على الأوربيين الذين قرروا الإقامة به إذ تم منح 52 استفادة منها 23 للمزارعين و 14 للصناعة[[28]](#endnote-28) بمساحة تقدر بـ : 3663 هكتار .

كان إنشاء المراكز الاستيطانية الثلاثة لافاردير وعين سينور ووادي الشحم كافيا في نظر الإدارة الفرنسية لإنشاء بلدية الصفية المختلطة .

**4-2-4المركز الاستيطاني غامبيطا** : كان إلغاء الإدارة العسكرية في سوق اهراس سنة 1885 بداية لعهد الاستيطان الرسمي ، خارج المراكز الاستيطانية بالمنطقة ، فقد أكدت تعليمة الحاكم العام للجزائر بتاريخ 28 جوان 1884 على أن المراكز الاستيطانية الجديدة التي ستنشأ مستقبلا سوف تكون في أراضي تابعة للدومين وقرب مصادر المياه ، وكان رئيس دائرة قالمة جيلينات( Gélinet ) من المتحمسين لتدعيم فكرة الاستيطان ، فقد كان من المساهمين في توفير الأراضي المخصصة للمركز الاستيطاني تاقدامت بدائرة تيزي وزو، وكانت الأراضي التي من المقرر أن يقام عليها المركز الاستيطاني غامبيطا واقعة ضمن أراضي زمالة صبايحية عين قطار ففي 29 فيفري 1872 اقترحت لجنة المراكز الاستيطانية بسوق أهراس إقامة مركز استيطاني بوسط أراضي زمالة صبايحية عين قطار بسعة 100 منزل وبمساحة 2586 هكتارا و 3 آرات و 36 سنتيارا ، وبدأت المحاولات الأولى لتنفيذ هذا المشروع سنة 1885 ، إذ بدأت السلطات الفرنسية تمهد لإقامة مركز استيطان بالمنطقة في إطار مخطط عام يهدف إلى تعزيز التواجد الفرنسي بالمنطقة وذلك ربما من أجل الوصول إلى نظام يسمح بإلغاء الإدارة العسكرية بالمنطقة ،ففي 30 جوان 1876 قام قائد دائرة سوق أهراس العسكرية النقيب لويزات لويس إينومند بإعداد تقرير مفصل عن المركز الاستيطاني المُزمع إقامته بعين قطار.

**- الموقع الجغرافي** :يقع المركز الاستيطاني عين قطار على بعد 22 كيلومتر من سوق أهراس، وعلى ارتفاع 847 مترا على مستوى سطح البحر ،كما أن المياه متوفرة بهذه الجهة فالمنبع المائي المسمى عين قطار موجود بالقرب من البرج وبتدفق قدره لترين في الثانية .

**- المواصلات** : إن إنشاء هذا المركز الاستيطاني الذي يقع على مسافة 06 كيلوميترات من عين تمطماط إلي سيمر بها الطريق الرابط بين سوق أهراس وتبسة الذي سيُنشأ.

**- نوع ملكية الأرض** :كانت الأراضي التي سينشأ عليها المركز الاستيطاني تابعة للدولة وكانت ممنوحة للصبايحية لغرض الزراعة منها 2007 هكتارا و25 آرا و 64 سنتيارا من الأراضي التي تُحرث ، وحوالي 544 هكتارا و 17 آرا و 22 سنتيارا من الأراضي البور ، والأراضي الصخرية والغابات ، و 34 هكتارا و 60 آرا و 50 سنتيارا من الدروب.

**- النشاط الذي سيفتحه هذا المركز مستقبلا** :كانت الأراضي التي سيقام عليها المركز الاستيطاني بعين قطار من نوعية جيدة ، كما أنها توفر مساحات كبيرة من أراضي الرعي ، كما أن قرب هذا المركز من تونس سيفتح مجالا للمعاملات الاقتصادية بين دائرة سوق اهراس العسكرية وتونس .

**- التكلفة المالية للمركز الاستيطاني :**كان هذا المركز سيقام بين خرائب مدينة ثاغورة القديمة وبرج الصبايحية ، وعلى مسافة 150 مترا من المنبع الرئيسي للمياه، كما أن خرائب مدينة تاورة القديمة توفر الحجارة الضرورية ، كما أن الجبس ، كما أن الأخشاب متوفرة بغابات المنطقة ، وقد قدرت التكفلة المالية لهذا المركز بـ : 73000 فرنكا مقسمة على النحو التالي :

التخطيط والتهيئة : 5000 فرنكا .

الطرق : 3000 فرنكا .

الكنيسة : 35000 فرنك .

دار للبلدية ومدرسة : 30000 فرنك

ويتكون هذا المركز من 100 مسكن للمعمرين[[29]](#endnote-29) .

 وبالرغم من ترحيل زمالة صبايحية عين قطار وبداية إقامة المركز الاستيطاني غامبيطا فقد بدأت عملية تقسيم الملكية داخل الدواوير المشكلة للعرش وانتهي من هذه العملية سنة 1906 وكان قرار اللجنة الإدارية التي أشرفت على التقسيم في 08 أوت 1906 بتقسيم العرش إلى خمسة دواوير.

**خاتمة :** مما تقدم ذكره يتضح لنا أن السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر كانت متسمة بطابع التريث والتروي الشديدين ،كما أن الجهاز الإداري الذي أُسندت إليه مهمة تنفيذ هذه القوانين قد اتسم هو الآخر بنوع من التريث ،وذلك من أجل تحقيق أهداف السياسة الفرنسية والتي يمكن حصرها – في نظرنا – في :

-السيطرة على الأرض .

-تشجيع الاستيطان .

-تهيئة النفسية الجزائرية لقبول الحضارة والفكر الفرنسي .

وبالنظر إلى نموذج منطقة سوق أهراس وما تعرضت له من تدمير لبناها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يتضح لنا ما تعرضت له الجزائر في عمومها خلال نفس الفترة .

**الهوامش :**

1. ورتي جمال ، لمحة عن الاحتلال الفرنسي لمنطقة سوق أهراس والمقاومة الشعبية ، مداخلة قُدمت في اليوم الدراسي الأول حول القضاء العقاري والمنازعات العقارية يوم 27 أفريل 2004 ، منشورات المركز الجامعي سوق أهراس ، ص 25 . [↑](#endnote-ref-1)
2. شارل روبير آجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، ترجمة عيسى عصفور ، ط 1 ، منشورات عويدات ، بيروت 1982 ، ص 61 . [↑](#endnote-ref-2)
3. DE NEVEU , Communication sur un bas relief de Thagaste , revue africaine , N ° 1, 1856 , p 2 . [↑](#endnote-ref-3)
4. C A O M , 33 K 1 ,demande des frères Gasco au comandant de l’annexe de SouK ahras , 27 décembre 1853. [↑](#endnote-ref-4)
5. C A O M ,33K 2 , Rapport du capitaine FAUVELLE au comandant du cercle du Guelma , 28 octobre 1855. [↑](#endnote-ref-5)
6. Gouvernement général de l’Algérie ,établissement français dans l’Algérie 1863 , p18 - 20 . [↑](#endnote-ref-6)
7. C A O M , 36 K 1 , Cercle de Souk Ahras propriété des Caids . [↑](#endnote-ref-7)
8. C A O M , 2 M 442 , Demande de Mohamed ben salah ben derradji 02 décembre 1857 . [↑](#endnote-ref-8)
9. إن الدوار هو مفهوم إداري فرنسي في فترة الإدارة العسكرية ، هذا مع العلم أن الدوار حسب تقاليد المجتمع الجزائري هي مجموعة من الناس متساكنة في بعض الخيم أو الأكواخ ( القربي ) .

 [↑](#endnote-ref-9)
10. B O G G A , année 1863 , pp 189 - 191 . [↑](#endnote-ref-10)
11. B O G G A , année 1865 , pp 294 - 295 . [↑](#endnote-ref-11)
12. B O G G A , année 1863 , p 131 . [↑](#endnote-ref-12)
13. COLLO, Claude ,Les institutions de l’Algérie durant la période colonial ( 1830 -1962 ) office des publications universitaire 1987 , p 87 . [↑](#endnote-ref-13)
14. C A O M , 6 H 33 , Note su r le Caid Noui Belgendouz . [↑](#endnote-ref-14)
15. C A O M , 6 H 33 , Note sur le Caid Ali Ben Saneh . [↑](#endnote-ref-15)
16. A C C , P v , N ° 208 , Tribu des Oule D’hia registre de réclamation du douar de Ouled D’risse . [↑](#endnote-ref-16)
17. C A O M , M I O M , 117 – 142 , P V de la tribu du Nador . [↑](#endnote-ref-17)
18. B O G G A , année 1865 , p 154 . [↑](#endnote-ref-18)
19. A C C , P V N° 256 ,Arrété de la nomination du djmaa de la tribu de la Séfia 17mai 1867. [↑](#endnote-ref-19)
20. COLLO ( C) , op cite , p 87 . [↑](#endnote-ref-20)
21. B O G G A , année 1874 , p 134 . [↑](#endnote-ref-21)
22. خلال انتفاضة الصبايحية والكبلوتي عام 1871 تعرضت مزارع المعمرين الأوربيون إلى هجومات الأهالي وقد قتل عشرة من الأوربيين وجرح واحد ينظر : جمال ورتي ، مواقف الأهالي الجزائريين من الحرب البروسية- الفرنسية انتفاضة صبايحية عي قطار نموذجا ، مجلة الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة العدد التاسع ، جانفي 2008 ، ص77 . [↑](#endnote-ref-22)
23. C A O M , S A S 64 , Renseignement généraux sur le secteur de Souk Ahras ,06 juin 1962 . [↑](#endnote-ref-23)
24. A C C, P V N ° 256 tribu de la Séfia . [↑](#endnote-ref-24)
25. C A O M , 36 K 31 , Renseignement destincs à servir à exposé de la situation des territoires de commandement commune mixte de la Séfia 07 octobre 1880 . [↑](#endnote-ref-25)
26. B O G G A , année 1896 , p 512 . [↑](#endnote-ref-26)
27. B O G G A , année1904, p p 950- 951 . [↑](#endnote-ref-27)
28. C A O M , , 3 M 58 , village d’Ain seynour , lotissement définitif 4 avril 1877. [↑](#endnote-ref-28)
29. C A O M , 3 M 86 , extrait de rapport du commandant supérieur du cercle de Souk Ahras 30 juin 1876. [↑](#endnote-ref-29)